مرحلية، مشيراً إلى أن "هذا الفريق سيعتبر أنه حقق إنجازاً في هذه الحالة"، محذراً من أن القبول بهذا الخيار سيؤدي إلى تعميق الانقسام السياسي في الشارع.

وطالب بالاستعداد لهذه المرحلة والتعامل معها، من أجل إعادة الاعتبار إلى قرارات الشرعية الدولية.

"الديمقراطية": ترتيب الأوضاع الداخلية

بدوره، قال صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، أن المبادرات تمثل فرصة طيبة للشعب الفلسطيني، لأنها تعيد الاهتمام بالقضية، كما تعيد التأكيد على أن حل القضية هو الأساس لضمان الاستقرار.

وطالب زيدان، في حديث لـ"آفاق برلمانية"، ببذل كل الجهود للاستفادة من هذه الفرص، مؤكدا أن هذا يتطلب إعادة ترتيب للأوضاع الداخلية.

وانتقد زيدان حالة التخبط التي تشهدها الساحة الفلسطينية، مؤكدا أنها تؤثر على الاستعداد والأداء الفلسطيني في التعامل مع أي طروحات دولية.

وأكد أهمية العمل على إقرار عقد مؤتمر دولي، يستند لقرارات الشرعية الدولية، مطالباً بحشد كل التأييد العربي والدولي من خلال إستراتيجية واضحة.

"الجهاد": مصائد وأفخاخ

وجدد خالد البطش، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، رفض حركته لكل المبادرات الدولية، وما قد ينتج عنها، واصفاً إياها بالمصائد والأفخاخ التي تنصب للشعوب، والقيادات العربية والإسلامية.

وقال: إن كل هذه المبادرات لا تلبي الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه وعودة لاجئيه.

وتابع: إن مبادرة أولمرت التي أطلقها مؤخراً، كانت تهدف إلى إعطاء الرئيس الأميركي جورج بوش ورقة للتفاوض عليها مع القادة العرب، ومن أجل فتح أبواب الدول العربية والإسلامية أمام إسرائيل.

وقال البطش لـ"آفاق برلمانية"، إن تعدد المبادرات يهدف إلى تهيئة المنطقة للمزيد من الحروب الأميركية، وبخاصة على سورية وإيران وحزب الله.

وأكد أن حركة الجهاد الإسلامي "لا تعول ولا تكترث لعقد مؤتمر دولي، لأنه لا يهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي"، متوقعاً أن يفضي المؤتمر في حال انعقاده إلى نتائج خطيرة على صعيد مصالح الشعب الفلسطيني، كتقييد المقاومة، وتشريع العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

ولفت إلى أن "الظروف التي يأتي فيها انعقاد المؤتمر غير مناسبة، لأن الاحتلال وأميركا سيستثمران المؤتمر في وقف المقاومة".

أبو عمرو: إسرائيل ستقاوم فكرة المؤتمر الدولي

بدوره، اعتبر النائب المستقل الدكتور زياد أبو عمرو، أن "تزاحم المبادرات مؤخراً وما جاء من توصيات في تقرير بيكر– هاملتون، يؤكد مركزية ومحورية القضية الفلسطينية، وليس لذاتها أو لأنها عصب الصراع العربي – الإسرائيلي، بل لما يكون لها من انعكاسات على أزمات إقليمية أخرى، كما هو حاصل في العراق ولبنان وإيران".

وقال أبو عمرو لـ"آفاق برلمانية": إن القضية الوطنية تعتبر من أكثر بؤر المنطقة توتراً، وفي الوقت نفسه تهيئاً للحل.

وتابع: بدأ العالم يدرك أن حلحلة قضايا المنطقة لا يمكن أن يحصل من دون حل القضية الفلسطينية.

وأكد "استعداد الطرف الفلسطيني دوماً لدراسة أيٍّ من المبادرات الدولية والإقليمية، وحتى الإسرائيلية إن وجدت، شرط أن تتسم هذه المبادرات بالجدية الكافية، وألا تأتي على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، وأن تكون مرجعيتها القرارات الدولية".

ويعتقد أبو عمرو أن أهم النتائج التي ستفرزها هذه المبادرات، أو المؤتمر الدولي إذا عقد، هي إعادة القضية الفلسطينية إلى موقع الصدارة، وإتاحة الفرصة للبحث عن حلول جادة.

وقال: إن الأطراف المختلفة أصبحت تدرك أنه لا يمكن تجاهل القضية الفلسطينية، ولا يمكن لسياسة خلق الحقائق على الأرض، والسياسات أحادية الجانب، التي تنتهجها إسرائيل، أن تفلح في حل مشكلة الشعب الفلسطيني.

وإضافة إلى كل ما سبق، قال أبو عمرو إن الصراعات الأخرى في المنطقة لعبت دوراً بارزاً في إطلاق هذه المبادرات والدعوات.

وتوقع أبو عمرو أن تقاوم إسرائيل انعقاد المؤتمر، "لأنها تخشى أن تفرض عليها أجندة دولية تجبرها على إعادة الحقوق الفلسطينية"، محذراً من التغيب عن أيٍّ من المبادرات أو المؤتمرات الدولية.

شراب: مخاطر ضعف الموقف الداخلي

من جانبه، طالب المحلل السياسي الدكتور ناجي شراب، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر، بأن يكون الفلسطينيون هم المبادرون، وأن يكون لهم دور بارز ومؤثر في هذه المبادرات، لا أن يكونوا متلقين فقط.

وحذر من أن النزاعات السياسية الداخلية وعدم توفر رؤية سياسية توافقية في كيفية التعامل مع هذه المبادرات سوف تضعف الموقف الفلسطيني، وبالتالي سيكون عاجزاً عن التعامل مع هذه المبادرات.

ودعا شراب إلى استثمار هذه المبادرات، وحسن التعامل معها، الاستفادة منها، حتى لو كانت ضعيفة ومتواضعة.

مع صدور تقرير بيكر – هاملتون

بلير يدشّن التحول في سياسة أميركا الشرق أوسطية!!

بلير.. مبعوث "أميركي" الى المنطقة.

(ا.ف.ب)

■ بقلم: هاني حبيب

بانتهاء جولة رئيس الحكومة البريطانية توني بلير في الشرق الأوسط، بعد اجتماعه مع الرئيس الأميركي جورج بوش في واشنطن، تبرز إشارة واضحة بأن تبني الإدارة الأميركية لما جاء في توصيات لجنة بيكر – هاملتون، لا ينتظر ما أشار إليه الرئيس الأميركي عن دراسة لهذه التوصيات. بلير، الذي يعتبر تابعاً أكثر منه شريكاً لبوش، بدأ عملية التحول في السياسة الأميركية الخاصة بالشرق الأوسط، وبجولته الأخيرة في المنطقة إنما يدشن مرحلة جديدة في علاقات الولايات المتحدة وبريطانيا بالصراع العربي – الإسرائيلي، هذا الصراع الذي سبق لكليهما، بوش وبلير، أن تجاهلا ارتباطه الوثيق بكل أزمات المنطقة ومشكلاتها، وبخاصة الارتباط المباشر بالملف العراقي الراهن. لكن بلير سبق بوش في الاعتراف، وإن كان متأخراً بهذا الترابط الوثيق بين الملفين، حتى أنهما يشكلان ملفاً واحداً تعددت صفحاته، وتوصيات لجنة بيكر – هاملتون، بهذا الصدد، لم تجد معارضة من قبل الرئيس الأميركي فيما يتعلق بهذا الترابط، وهي إشارة لا بد منها لتدشين مرحلة جديدة من السياسة الأميركية في المنطقة، يقودها الآن الشريك – التابع توني بلير لأسباب عديدة، لعل أحدها أنه راحل عن رئاسة الحكومة البريطانية بعد فترة وجيزة، ويريد أن يحقق مكسباً شخصياً، مستغلاً توصية لجنة بيكر – هاملتون فيما يخص الصراع العربي – الإسرائيلي.

رئيس الحكومة البريطانية، الذي كان أعلن عن نيته زيارة المنطقة من واشنطن، تبرع بتصريحات عدة ممهداً لهذه الزيارة التي جاءت على خلفية توصيات لجنة بيكر – هاملتون، مشيراً إلى أن حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ضروري لبسط الاستقرار في المنطقة بأكملها (وهذا تأييد واضح ومباشر لتوصيات اللجنة). وقال بلير إن المفاوضات يمكن أن تستأنف بإشراف اللجنة الرباعية للشرق الأوسط بعد تجاوز عقبتين: الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الذي أسر في غزة في حزيران، وتمكن المجموعة الدولية من استئناف مساعداتها للسلطة الفلسطينية. إلا أن هذا الشرط الأخير – يضيف بلير – مرتبط بتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية تلتزم بالمبادئ الأساسية للتفاوض. بلير استكمل عرض أفكاره وأجندته حتى قبل وصوله للمنطقة، فقال "من المتعذر إجراء تفاوض إلا إذا وافق كل طرف على حق الآخر في الوجود ... هذه مسألة ليست تقنية، إنها في صلب المشكلة، والأمور المتبقية كافة يمكن حلها بعد تجاوز هذه المسألة، لكن علينا الآن القيام بالخطوة الأولى".

إذن، هذه هي خطوة أولى، يخطوها "المبعوث الأميركي" الجديد إلى الشرق الأوسط، رئيس الحكومة البريطانية، ونحن لا نتناول مصطلح "المبعوث الأميركي" لمجرد التعبير عن فكرة الانسجام السياسي المتكامل بين بلير وبوش فحسب، بل إن هذا الاستخدام له دلالاته العملية، إذ أشارت بعض وسائل الإعلام الأميركية إلى أن إدارة بوش فكرت في تعيين مبعوث لها في المنطقة، ليدشن السياسة الجديدة للولايات المتحدة، هذا المبعوث يجب أن يتحلى بقدرات عالية، وصاحب خبرة وتجربة طويلتين، وبخاصة فيما يتعلق بأمور هذه المنطقة الشائكة والمعقدة. وطرحت بعض الأوساط أن يعين الرئيس الأميركي، وزير الخارجية الأسبق، جيمس بيكر لهذه المهمة، إلا أن أوساطاً مطلعة في البيت الأبيض أشارت إلى أن بيكر شخص غير مرغوب فيه في إسرائيل، التي تحمله مسؤولية طرح فكرة الضغط باستخدام "ضمانات القروض"، عندما كان وزيراً للخارجية في عهد بوش الأب، حيث ربط بين تقديم الولايات المتحدة ضمانات قروض بعشرة مليارات دولار لإسرائيل مقابل التخلي عن الاستيطان في الضفة والقطاع، إضافة إلى أن هناك قولاً بات مأثوراً لجيمس بيكر حول يهود الولايات المتحدة، إذ قال أثناء إحدى الحملات الانتخابية "ليذهب اليهود إلى الجحيم، فهم لا يصوتون لنا أصلاً". كما أشارت هذه الأوساط إلى أن رئاسة بيكر لهذه اللجنة، والتوصيات المتعلقة بالنزاع العربي – الإسرائيلي سبب إضافي كي تعترض إسرائيل على دوره مبعوثاً أميركياً إلى المنطقة، وبخاصة أن وسائل الإعلام الإسرائيلية نقلت عن مكتب رئيس الحكومة أيهود أولمرت، أن هذا الأخير، حاول عبر "الإيباك" التأثير على توصيات اللجنة، بإعادة صياغتها بشكل أكثر تعميماً حول منطقة الشرق الأوسط، من دون الإشارة للصراع العربي – الإسرائيلي، أو الإسرائيلي – الفلسطيني، لكن من دون جدوى.

بعض الأوساط في البيت الأبيض اقترحت الرئيس السابق بيل كلينتون، كي يصبح مبعوثاً للرئيس الأميركي في المنطقة، لكن بعض التيارات في الإدارة، رأت أن كلينتون نفسه فشل في إدارة علاقات أميركية ناجحة في هذا الصراع، ولم تسفر جهوده المتواصلة عن أي نجاح، فكيف سيوفر نجاحاً آخر للرئيس الأميركي الجمهوري جورج بوش، إضافة إلى أن كلينتون نفسه قد يرفض هذه المهمة، لأسباب عديدة، لعل أهمها أنه يوفر أجواء ملائمة لفوز زوجته هيلاري كلينتون بالرئاسة في الانتخابات الأميركية بعد عامين، ووجوده في وسط الصراع، يفرض اتخاذ سياسات وتوجيهات، ربما لا تسهم في تسهيل مهمة هيلاري بالوصول إلى البيت الأبيض.

ثم إن تعيين مبعوث رئاسي أميركي للشرق الأوسط يتطلب الانتظار لبعض الوقت، حيث يسعى الرئيس بوش إلى توافق كامل وشامل مع الحزب الديمقراطي بهذا الشأن، كما في الشؤون الأخرى، فالرئيس الأميركي تمكن من الاستغناء عن أكبر مساعديْه اللذين أسهما في فشل سياسة الخارجية "السابقة"؛ وزير دفاعه رامسفيلد، ومندوبه في الأمم المتحدة جون بولتون، والآن لا يريد أن يجري تعيينات مهمة، في هذه اللحظة الحساسة من دون توافق مع الكونغرس الذي يقوده الديمقراطيون. كما أن بوش، الذي قال إنه سيدرس التوصيات، كان في واقع الأمر بانتظار ثلاثة تقارير، من البنتاغون، ومن وزارة الخارجية، ومن مجلس الأمن القومي، كي يضع السياسة الخارجية الجديدة بناء على هذه التقارير، على الرغم من أن هذا الانتظار للتقارير المذكورة ليس إلا محاولة من البيت الأبيض للتهرب من الاعتراف بضرورة الالتزام بتوصيات لجنة بيكر – هاملتون، إذ مع وجود هذه التقارير من قبل جهات تنتمي إلى الرئاسة، يصبح الالتزام بتوصياتها جزءاً من سياسة الإدارة الأميركية وليس من خلال لجنة مشتركة من الديمقراطيين والجمهوريين؛ أي شكلاً من أشكال حفظ ماء الوجه لا أكثر ولا أقل.

وبينما كان توني بلير يحزم حقائبه للتوجه إلى الشرق الأوسط، بدأت الماكنة الإعلامية – السياسية لداوننغ ستريت بتسريب بعض المعلومات التي تسهل لرئيس الحكومة البريطانية مهمته، كالقول إن بريطانيا، ومنذ الأيام الأولى للحرب على العراق، نصحت الولايات المتحدة بعدم حل الجيش العراقي، وهذا التسريب يخدم رسالة مهمة، وهي أن بريطانيا تعد الأكثر إلماماً من الناحية التاريخية بنزاعات الشرق الأوسط ومشاكله، باعتبارها كانت الاستعمار الأساسي لمعظم دوله، وهي تتحلى بقدرة عالية للتعاطي مع شعوب هذه المنطقة وحكامها، كما أن ما نقل عن ساسة بريطانيين بضرورة إلغاء مصطلح "الحرب على الإرهاب" كونه يخلق عداوات وأحقاداً لدى المسلمين في كل المعمورة، هو أحد تجليات الخبرة البريطانية في الشرق الأوسط، وهي ما باتت الولايات المتحدة بأمس الحاجة إليها بعد فشل سياستها في المنطقة.

وإلى أن تظهر تداعيات توصيات اللجان الثلاث، ويعم "الانسجام" بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، سيظل توني بلير هو المبعوث الرئاسي الأميركي للشرق الأوسط، وبخاصة أنه سيصبح عاطلاً عن العمل بعد أشهر قليلة، ومن يدري فقد يعيد بلير أمجاد "لورانس العرب"، وهذا يتطلب في الوقت الراهن، معرفة جيدة باللغة "العبرية"... من يدري؟!